

جرعة 2022

غاصب مختار

في ظلّ الفراغين الرئاسي والحكومي
2022 عام الإنتكاسات السياسيّة

2022 كان عام الانتكاسات السياسية بامتياز لولا امرين اساسيين: اجراء الانتخابات النيابية وترسيم الحدود البحرية الجنوبية مع فلسطين المحتلة وفتح باب ترسيم الحدود البحرية الشمالية مع سوريا وقبرص، فيما توالى الازمة السياسية والاقتصادية والمعيشية، وصولا الى انتهاء عهد الرئيس ميشال عون وتسليم الفراغ، بعدما حط الفراغ الحكومي ايضا في السرايا

من منطلق الحرص على عدم الدخول في ازمات دستورية جديدة، وعلى الاستقرار في مرحلة معقدة وخطيرة، اقتصاديا وماليا واجتماعيا، تستوجب اعطاء الاولوية لعمل المؤسسات".

وسرعان ما تحولت هذه الخلافات حول دور الحكومة وصلاحياتها الى خلاف جديد سياسي وميثاقي، بعد قرار الرئيس ميقاتي عقد جلسة لمجلس الوزراء في 5 كانون الاول الماضي، تحت عنوان جلسات الضرورة لقرار بعض البنود المهمة والملحة، لاسيما ما يتعلق منها بالاوضاع الصحية والاستشفائية والاجتماعية. عقدت الجلسة في حضور 16 وزيرا من اصل 24، اي على حافة الثلثين، بعدما خرق وزير الصناعة جورج بوشيكيان قرار الوزراء الاخرين بمقاطعة الجلسة، لكن تم اقرار بعض البنود المهمة وسحبت البنود الاخرى، ما اثار اعتراض العديد من القوى السياسية لاسيما المسيحية منها، باعتبار ان الاولوية في عمل مجلس النواب هي لانتخاب رئيس للجمهورية وفق ما ينص الدستور.

مع انتهاء ولاية الرئيس عون في 31 تشرين الاول الماضي، بدأت الدعوات الرسمية لانتخاب رئيس جديد للجمهورية، وجرى صولات وجولات في مجلس النواب، انقسم خلالها النواب بين مؤيد للنائب ميشال معوض ورافض لترشيحه، فيما طغت الاوراق البيض في صندوق الاقتراع على الاوراق الاخرى التي حملت تسميات عدد من الشخصيات وعبارات مرمزة. كما حصلت خلافات دستورية وسياسية حول تفسير المواد المتعلقة بنصاب جلسات

الازرق وبين كتل وتجمعات ومستقلين لا تأثير فعلياً لهم. بعد استقالة حكومة الرئيس حسان دياب في 10 آب 2021، تم تكليف الرئيس نجيب ميقاتي تشكيل الحكومة التي بقيت حتى اجراء الانتخابات، لتصبح بحكم المستقلة بعدها، تقوم بتصريف الاعمال قرابة سنة. اثر الانتخابات، تم تكليف الرئيس نجيب ميقاتي مجددا تشكيل حكومة جديدة في 23 حزيران بعد الاستشارات النيابية الملزمة، وبقي رئيسا مكلفا من دون التمكن من تأليف الحكومة بسبب الخلافات حول تركيبها وتوزيع الحقائق فيها قياسا بتوازن القوى فيها.

انتهى عهد الرئيس ميشال عون على فراغين: فراغ الرئاسة الاولى وفراغ حكومي. بقيت حكومة ميقاتي السابقة تصرف الاعمال وسط خلافات دستورية وسياسية حول ممارستها صلاحيات رئيس الجمهورية، لكن مجلس النواب اوصى في جلسة له "بأن تواصل الحكومة تصريف الاعمال وفقا للاصول الدستورية"، اي بالمعنى الضيق للكلمة، بعد ان كان الرئيس ميشال عون قد وقع قبيل انتهاء ولايته مرسوما يقضي باعتبارها مستقلة طاعنا بدستوريتها في ممارسة الصلاحيات اللصيقة برئيس الجمهورية، مما اثار جدلا في شأن دستورية قراره ودستورية عمل الحكومة.

خلال جلسة ناقش فيها النواب رسالة من الرئيس عون تضمنت المرسوم المتعلق بوضع الحكومة، قال رئيس مجلس النواب نبيه بري "ان البرلمان اتخذ هذه التوصية

انتهت الانتخابات النيابية التي جرت في ايار من العام الماضي الانتفاضة الشعبية بوصول نحو 30 نائبا من مجموعات الحراك الشعبي والمستقلين عن الاحزاب الى البرلمان. فما سمي انتفاضة شعبية للتغيير، كان هدفها الاساسي ايجاد نواب جدد الى البرلمان، وتغيير المعادلات والتوازنات السياسية القائمة. لكن النكسة الاساسية لجماهير الحراك الشعبي تمثلت في عجز النواب الجدد عن تحقيق اي خرق فعلي في اللعبة السياسية الداخلية وفي قلب موازين القوى التقليدية، فيما تمثل الخرق الوحيد "الشكلي" في ايجاد كتل نيابية جديدة تحت مسميات جديدة، بتوجهاتها وخياراتها المتباعدة والمتناقضة، الا انها حققت نقلة عبر فرض اجراء انتخابات لهيئة مكتب المجلس النيابي واللجان النيابية بدل الترتيبات والتوزيعات والتسويات المسبقة التي كانت تتم بين الكتل الكبرى، من دون ان تتمكن القوى الجديدة التغييرية والمستقلة من احداث اي تغيير حقيقي في اداء السلطتين التشريعية والتنفيذية، او تحقيق خرق في جدار تحالف الكبار الذين يمسكون بمفاصل المجلس وهيئاته. قبل الانتخابات النيابية، كان الرئيس سعد الحريري قد اعلن في 24 كانون الثاني تعليق العمل السياسي لتيار المستقبل و"عدم الترشح للانتخابات النيابية وعدم التقدم بأي ترشيحات من تيار المستقبل او باسمه". فغابت عن البرلمان الجديد كتلة سياسية وازنة ومؤثرة، وتوزع ورثتها بين نواب المستقبل السابقين والمؤيدين للتيار

على الرغم من التعديلات الطفيفة التي طرأت على تركيبة مجلس النواب نتيجة بت بعض الطعون الانتخابية المقدمة امام المجلس الدستوري خلال اشهر ايلول وتشرين وكانون الاول، وابطال نيابية بعض النواب وفوز آخرين، الا ان الاداء السياسي لم يتغير بل تغيرت بعض الاصطفافات السياسية وزاد عدد النواب المستقلين بفوز النائب فيصل كرامي والدكتور ناصر حيدر، وسط اتجاه الى تشكيل كتلات او تجمعات او جبهات نيابية جديدة، قد لا تكون فعالة في تحقيق المرئى من المجلس النيابي بازاء بت الملفات الحيوية والاساسية التي تعرض امامه، والتي شهدت ملاحظة وخلافات وانقسامات استمرت اشهرًا، كما حصل في اللجان النيابية خلال مناقشة مشروع قانون وضع ضوابط موقفة على التحاويل والسحوبات المالية "الكابيتال كونترول".

هكذا مرت الاشهر العشرة الاولى من السنة الماضية بوجود رئيس للجمهورية، لكن مع حكومة تصريف اعمال لم تنجز شيئا يذكر، ولا حتى الاصلاحات الموعودة التي تحتاج الى تشريع نيابي ومراسيم حكومية، او المفاوضات مع صندوق النقد الدولي. لكنها عكست معها صورة قائمة للوضع العام في البلاد، دفعت الدول الشقيقة والصديقة للبنان الى رفع الصوت مطالبة المسؤولين بتحمل مسؤولياتهم بانتخاب رئيس للبلاد وتشكيل حكومة فاعلة تقوم بتحقيق الاصلاحات التي ينتظرها المجتمع الدولي والدول المانحة من اجل مد يد المساعدة للبنان، لكن المطالبات ذهبت عبثا، مما دفع هذه الدول الى سحب يدها من لبنان والالتقاء بابداء مواقف التعاطف.

كما شهد العام الماضي محاولة جديدة لتحقيق العودة الطوعية الامنة للنازحين السوريين، التي كان مقدرا لها ان تؤدي الى اعادة نحو 300 الف نازح، لكن الرفض الدولي والاغراءات واساليب التهيب التي مورست على النازحين حدثت من زخم العملية فعاد بضع مئات، وتوقفت



زاد من حدة الاشتباك السياسي الداخلي محاولة عقد مجلس النواب جلسات باسم تشريع الضرورة، ولو بمواضيع محددة في ظل الفراغين الرئاسي والحكومي، منها جلسة اتهام لثلاثة وزراء اتصالات سابقين في ملف الهدر في قطاع الاتصالات، لكن جرى تأجيلها بطلب من اكثرية نيابية مسيحية بشكل خاص.

انتخاب الرئيس. وذهبت مصادر بعض النواب وحتى المرشحين للرئاسة الى الاعتقاد بأن انتخاب الرئيس الجديد لا يمكن ان يتم في ذروة الاشتباك والانقسام السياسي القائم داخليا واقليميا، وانه لا بد من توافق "الكبار" على رئيس مقبول، وهذا لا يمكن ان يحصل قبل الفصل الاول من العام الجديد.



تعلن المديرية العامة للأمن العام تصميمها المثابرة حتى النهاية.

عمليا في لعبة الامم الكبرى، بحيث كرر رئيس الحكومة نجيب ميقاتي مطالبة المجتمع الدولي بالتعاون لانهاء ازمة النزوح السوري التي تضغط على لبنان على الصعد كافة.

وابلغ الرئيس ميقاتي المفوض السامي لشؤون اللاجئين في الامم المتحدة فيليبو غراندي "وجوب تنسيق المفاوضات وسائر المنظمات الدولية المعنية مع الحكومة اللبنانية عبر اجهزتها المختصة لحل هذه المعضلة، لأنه لا يجوز ان يبقى هذا الملف ورقة تضغط على الواقع اللبناني، في وقت لم تعد للبنان قدرة مالية وخدمائية واجتماعية وسياسية لتحمل تداعيات هذا الملف".

وزاد من تفاقم الوضع العام، اعتكاف الجسم القضائي عن العمل بسبب الظروف المعيشية للقضاء، وتحول القضاء الى حلبة صراع سياسي وقانوني ايضا نتيجة الولاءات السياسية المتناقضة والمتضاربة في المصالح، فتعطل ميزان العدالة واستمر توقف متابعة التحقيقات في انفجار مرفأ بيروت، وتوقفت ايضا مسيرة مكافحة الفساد وملاحقة الفاسدين والتحقيقات في الكثير من المخالفات المالية والادارية، لولا تحريك ملف الفساد والهدر مطلع كانون الاول الماضي في الدوائر العقارية وفي مصلحة تسجيل السيارات والاليات. انتهى عام 2022 على ازمات متراكمة، سياسية ودستورية، معطوفة على ازمة معيشية ومالية غير مسبوقة، بعدما بلغ سعر صرف الدولار اكثر من 42 الف ليرة. وبقيت المصارف ممسكة بأموال المودعين تعطيهم القليل منها "بالقطارة"، مما اضطر عشرات المودعين الى تنفيذ عمليات اقتحام للمصارف بالقوة بهدف استرجاع جزء من ودائعهم، فنجح بعضهم وفشل اخرون واحيلوا على القضاء بتهم جنح، بدل ان ينصفهم القضاء ويفرض على المصارف دفع ودائع الناس، خصوصا لمن هو في حاجة الى علاج طبي او استكمال دراسته في الخارج.



”
الفرغ الحكومي
وتصرف الاعمال وسما
عام 2022



العملية نتيجة العرقلة من بعض القوى الداخلية والخارجية. هذا الامر دفع المدير العام للأمن العام اللواء عباس ابراهيم الى التحذير المتتالي من تحول النازحين الى قبلة موقوتة لا يدري احد متى تنفجر، ولا كيف ستكون نتائج انفجارها سياسيا واجتماعيا ومعيشيا وامنيا، حسب تعبيره. واكتفى لبنان الرسمي عبر الحكومة بابلاغ الامم المتحدة موقفا موحدا لا يتم تسييله